مجلة القُلزم العلمية

ISSN: 1858-9766

علمية دولية مُحكمة ربع سنوية - تصدر بالشراكة مع كلية المنهل للعلوم - السودان

في هذا العدد:

■ **أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في السودان خلال الفترة (1992-2021م)**
أ. إدريس طه إدريس الحاج محمد
أ.د. حسن بشير محمد نور

■ **الحج وأثره على الأوضاع الداخلية في الحجاز**
د. محمد عبد الكريم محمد الكنيدري

■ **أسس تجديد النحو التعليمي عند شوقي ضيف والمجامع اللغوية العربية**
أ. مشلب محمد الشين
د. صلاح رمضان عبد الله عبد البين

■ **الموقف العثماني من الأطماع الأوروبية في الحجاز (1900 - 1920م)**
أ. عبد العزيز بن حماد الحماد

■ **An overview of the assessment of earthquake events in Sudan**
Dafalla Wadi
Randa Ali
Mohammed Abdallsamed
Ibrahim Malik
Abdelmottaleb Aldoud

■ **Studying some Physical Properties of Water by using Magnetic Resonance**
Dr. Mohammedain Adam Allhgabo Belal
Dr.Ali Salih Ali Salih
A.Marwa Abdelrhem Eldow Noraldeen

العدد التاسع والثلاثون - صفر/ربيع الأول 1446 - سبتمبر 2024م

فهرسة المكتبة الوطنية السودانية - السودان

مجلة القُلـزم العلمية

Al Qulzum Scientific Journal

الخرطوم: مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر 2024
تصدر عن دار آريثيريا للنشر والتوزيع - السـوق العربي الخرطوم - السودان

ردمك: 1858-9766

هيـئة التحـــرير

رئيس هيئة التحرير
أ. د. حاتم الصديق محمد أحمد

رئيس التحرير
د. عوض أحمد حسين شبّا

نائب رئيس التحرير
د. سلمى عثمان سيد أحمد

سكرتير التحرتير
أ. عثمان يحيى

التدقيق اللغوي
أ. الفاتح يحيى محمد عبد القادر (السودان)

الإشراف الإلكتروني
د. بهية فهد الشريف (المملكة العربية السعودية)

التصميم والإخراج الفني
خالد عثمان أحمد

الهيئة العلمية والإستشارية

- أ.د. يوسف فضل حسن (السودان)
- أ.د. علي عثمان محمد صالح (السودان)
- أ.د. عبد العزيز بن راشد السنيدي (المملكة العربية السعودية)
- أ.د. أبوبكر حسن محمد باشا (السودان)
- أ.د. محجوب محمد آدم (السودان)
- أ.د. سيف الإسلام بدوي (السودان)
- أ.د. صبري فارس كماش الهيتي (السودان)
- أ.د. محمد البشير عبد الهادي (السودان)
- د. علي صالح كرار (السودان)
- د. سامي شرف محمد غالب (اليمن)
- د. محمد عبد الرحمن محمد عريف (جمهورية مصر العربية)

الآراء والأفكار التي تنشر في المجلة
تحمل وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن آراء المركز

ترسل الأوراق العلمية على العنوان التالي
هاتف: +249121566207 - +249910785855
بريد إلكتروني: rsbcrsc@gmail.com
السودان - الخرطوم - السوق العربي
عمارة جي تاون - الطابق الثالث

موجهات النشر

تعريف المجلة:

مجلة (القُلزم) للدراسات العلمية مجلة علمية محُكمة تصدر عن مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر - السودان، بالشراكة مع أكاديمية المنهل للعلوم - السودان. تهتم المجلة بالبحوث والدراسات العلمية والمواضيع ذات الصلة بدول حوض البحر الأحمر.

موجهات المجلة:

1. يجب أن يتسم البحث بالجودة والأصالة، وألا يكون قد سبق نشره قبل ذلك.
2. على الباحث أن يقدم بحثه من نسختين. وأن يكون بخط (Traditional Arabic) بحجم 14 على أن تكون الجداول مرقمة وفي نهاية البحث وقبل المراجع على أن يشار إلى رقم الجدول بين قوسين دائريين .
3. يجب ترقيم جميع الصفحات تسلسلياً وبالأرقام العربية بما في ذلك الجداول والأشكال التي تلحق بالبحث.
4. المصادر والمراجع الحديثة يستخدم أسم المؤلف، اسم الكتاب، رقم الطبعة، مكان الطبع، تاريخ الطبع، رقم الصفحة.
5. المصادر الأجنبية يستخدم اسم العائلة (Hill, R).
6. يجب ألا يزيد البحث عن 30 صفحة، وبالإمكان كتابته باللغة العربية أو الإنجليزية.
7. يجب أن يكون هناك مستخلص لكل بحث باللغتين العربية والإنجليزية على ألا يزيد على 200 كلمة بالنسبة للغة الإنجليزية. أما بالنسبة للغة العربية فيجب أن يكون المستخلص وافياً للبحث بما في ذلك طريقة البحث والنتائج والاستنتاجات، مما يساعد القارئ العربي على استيعاب موضوع البحث وبما لا يزيد عن 300 كلمة.
8. لا تلزم هيئة تحرير المجلة بإعادة الأوراق التي لم يتم قبولها للنشر.
9. على الباحث إرفاق عنوانه كاملاً مع الورقة المقدمة (الاسم رباعي، مكان العمل، الهاتف، البريد الإلكتروني).

نأمل قراءة شروط النشر قبل الشروع في إعداد الورقة العلمية.

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة التحرير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

وبعد:

القارئ الكريم،،،

السلام عليك ورحمة الله وبركاته.. نطل على حضراتكم من نافذة جديدة من نوافذ النشر العلمي وهي مجلة القلزم العلمية، ونحن في غاية السعادة والمجلة تصل عددها التاسع والثلاثون بفضل الله تعالى ومنته.

القارئ الكريم:

هذه المجلة تصدر بالشراكة مع أكاديمية المنهل للعلوم وهي إحدى الأكاديميات السودانية الفنية التي وضعت بصمات مميزة في مسيرة البحث العلمي، وهذا العدد هو التاسع والثلاثون في إطار هذه الشراكة العلمية التي تأتي في إطار استراتيجية مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر في تفعيل الحراك العلمي والبحث داخل السودان وخارجه.

القارئ الكريم:

هذا العدد يشتمل على عدد من البحوث والدراسات المهمة ذات البعد النظري والتطبيقي ولضمان نجاح واستمرارية هذه المجلة بإذن الله تعالى نأمل أن يرفدنا الباحثون بمزيد من اسهاماتهم العلمية المميزة مع خالص الشكر والتقدير للجميع..

أسرة التحرير

المحتويات

الموضوع	الصفحة
أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في السودان خلال الفترة (1992-2021م) أ. إدريس طه إدريس الحاج محمد أ.د. حسن بشير محمد نور	9
الحج وأثره على الأوضاع الداخلية في الحجاز د. محمد عبد الكريم محمد الكنيدري	35
أزمة المثال عند الأصوليين د. علي محمد علي الصادق	77
الإدارة بالاستثناء وأثرها علي الأداء المؤسسي **(دراسة على عينة من شركات التعدين إقليم النيل الأزرق ـ السودان خلال العام 2024م)** أ. هادية خالد القاضي حمراوي د. التجاني الغزالي عبد الخير محمد	95
أسس تجديد النحو التعليمي عند شوقي ضيف والمجامع اللغوية العربية أ. مشلب محمد الشين د. صلاح رمضان عبد الله عبد البين	117
الموقف العثماني من الأطماع الأوروبية في الحجاز (1900 - 1920م) أ. عبد العزيز بن حماد الحماد	139

القياس بين البصريين والكوفيين **(دراسة تطبيقية في بعض القراءات القرآنية)** أ. حليمة محمد علي عثمان د. صلاح رمضان عبد الله عبد البين	181
التدافع اللغوي في عصر العولمة **(اللغة العربية نموذجاً)** أ. إكرام عبد الرازق إبراهيم العيسابي د. هناء محمد أبوزينب محمد	223
An overview of the assessment of earthquake events in Sudan Dafalla Wadi Randa Ali Mohammed Abdallsamed Ibrahim Malik Abdelmottaleb Aldoud	237
Studying some Physical Properties of Water by using Magnetic Resonance Dr. Mohammedain Adam Allhgabo Belal Dr.Ali Salih Ali Salih A.Marwa Abdelrhem Eldow Noraldeen	275

أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في السودان خلال الفترة (1992-2021م)

أ. إدريس طه إدريس الحاج محمد
طالب دراسات عليا، جامعة النيلين
أ.د. حسن بشير محمد نور
جامعة النيلين

المستخلص:

تناولت الورقة أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في السودان خلال الفترة 1992-2021م مقارنة ببعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي تضم معدل نمو الناتج، الإنفاق التنموي، الإنفاق الجاري، سعر الصرف، عجز الموازنة، تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: كيف تؤثر آلية الإنفاق العام في السودان على معدلات التضخم في المدى الطويل؟، يهدف البحث الي الكشف عن آلية عمل الحكومة في تحقيق أهدافها في السيطرة على التضخم من خلال رسم وتوجيه الإنفاق الحكومي وتأثيره على متغيرات الاقتصاد الكلي بالشكل الذي يحقق أهداف الاقتصاد الكلي ,افترضت الدراسة هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام بشقية الجاري والاستثماري ومعدلات التضخم السنوية ,اتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي بالإضافة الي التحليل القياسي من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL باستخدام برنامج (E-views12),توصلت الدراسة الي وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الجاري والتضخم في الأجل الطويل والقصير مما يشير الى أن التغير في حجم الإنفاق الجاري بمقدار 1% يعمل على زيادة معدل التضخم بمعدل (5.7%) ألا أن معدل زيادة التضخم في الأجل القصير (12.7%) أي أن معدل التغيري أكبر نتيجة للعوامل النفسية , وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق التنموي والتضخم في الأجل الطويل والقصير مما يشير الى أن التغير في حجم الإنفاق التنموي بمقدار 1% يعمل على انخفاض بمعدل التضخم بمعدل (9.5%) إلا أن معدل التغير في الأجل القصير اقل حيث بلغ معدل انخفاض التضخم (2.1%).. عكست النتيجة واقع الإنفاق العام في السودان حيث أن جل الإنفاق يتم توجيهه لأغراض الإنفاق الجاري،.كانت اهم توصيات البحث: على الدولة ترشيد النفقات العامة وذلك عبر توجهها نحو القطاعات التي لها أثر إيجابي وقيمة مضافة للاقتصاد الوطني والذي ينعكس على زيادة الناتج وتخفيض معدلات التضخم.

الكلمات المفتاحية: التضخم، الإنفاق العام، الإنفاق التنموي، الإنفاق الجاري، عجز الموازنة، سعر الصرف.

The impact of public spending policy on inflation in Sudan during the period (1992-2021AD)

A. Idrees Taha Idresse Al haj Mohamed
Prof. Hassan Bashir M Nour

Abstract:

the Paper approaches the effect of public expenditure on the inflation rates in Sudan during the period 1992-2021 compared with some other variables. The Research problem is the question: how the expenditure policy mechanism in Sudan influences the inflation rates? The Research is aimed at exposing the mechanism of government work in achieving its goals of controlling inflation through drawing and directing public expenditure. The Study hypotheses is that there is a statistical significance in public expenditure of both parts of investment and current and the annual inflation rates. The Study adopts the analytical descriptive method in addition to the standard analysis through the ARDL. The Study concludes to the presence of a positive relationship of statistical significance between current expenditure and inflation in the long and short run, indicating a change in current expenditure of 1%, increasing inflation rate at (5.7%). Presence of an inverse relationship of statistical significance between development expenditure and inflation in the long and short run at the rate of (9.5%). The result is that most expenditure is directed towards current expenditure. The most important recommendation of the Research is that the State must rationalize public expenditure by directing it towards the sectors having positive effect and additional value for national economy to reflect the increase of GDP and reduce inflation rates.

Key word: inflation, public expenditure, development expenditure, current expenditure, budget deficit, exchange rate.

المقدمة:

تعد ظاهرة التضخم من الظواهر الاقتصادية المؤثرة على الأداء الاقتصادي وتعاني منها الدول المتقدمة والنامية بدرجات متفاوتة، مما يترتب عليه اختلاف الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية على اقتصاديات تلك الدول مع تباين في قدرتها على معالجة هذه الآثار.

مشكلة الدراسة:

يعد الإنفاق العام أحد أهم الأدوات الأساسية للسياسة المالية، والتي يمكن من خلالها التأثير على مستويات الطلب الكلي، والتشغيل، ومعدلات التضخم اعتمد السودان خطط الإصلاح الاقتصادي وتبني سياسات التصحيح الهيكلي، إلا أن مشكلة الاقتصاد السوداني في تزايد معدلات التضخم ومعالجة اختلالات الاقتصاد ظلت كما هي عكس هذا الواقع مشكلة واضحة في السياسة الإنفاقية في السودان، فتوجيه وحجم مكونات الإنفاق العام لها أثر في الاستقرار الاقتصادي وكبح جماح التضخم.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

كيف تؤثر آلية الإنفاق العام في السودان على معدلات النمو الاقتصادي في المدى الطويل؟

هل يمكن الاعتماد على سياسة الإنفاق العام للتأثير على معدلات التضخم ومن ثم الوصول إلى الإصلاح الاقتصادي المنشود؟

وللإجابة على مشكلة الدراسة طرحت الدراسة مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل يؤثر الإنفاق العام على معدلات التضخم؟
2. ما هو دور الإنفاق العام في الحد من تفاقم التضخم ؟

أهمية الدراسة:

من الناحية النظرية:

وضع إطار واضح لمعالجة تفاقم حدة التضخم من خلال سياسة الإنفاق العام.

من الناحية التطبيقية:

- تشخيص مشكلات الاقتصاد السوداني في الفترة محل الدراسة والتي قد يسهم الإنفاق العام في علاجها.
- توضح الدراسة مدي مساهمة الإنفاق العام في الحد من مشكلة التضخم والركود في السودان.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث للتعرف على أثر سياسة الإنفاق العام تحقيق أهداف الاقتصادي الكلي في السودان من خلال الأهداف الفرعية الأتية

- الكشف عن آلية عمل الحكومة في تحقيق أهدافها في السيطرة علي التضخم من خلال رسم وتوجيه الإنفاق الحكومي وتأثيره على متغيرات الاقتصاد الكلي بالشكل الذي يحقق أهداف الاقتصاد الكلي
- توضيح إمكانية أن يمثل الإنفاق العام أحد عوامل التضخم فضلاً عن كونه أحد طرق العلاج.

فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على الفرضية الرئيسية التالية:

سياسات الإنفاق الحكومي تتباين في قدرتها على تحقيق أهداف التحول الاقتصادي المنشود.

ويشتق منها الفرضية التالية:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام بشقية الجاري والاستثماري ومعدلات التضخم السنوية.

منهجية الدراسة:

يعتمد هذا البحث في سبيل تحقيق أهدافه على المنهجين الوصفي والتحليلي من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL باستخدام برنامج (E.Views12)على بيانات سلسلة زمنية تغطي الفترة من 1992-2021م.

حدود الدراسة ومجال الدراسة: حدود الدراسة السودان، مجاله الدراسة الفترة من 1992-2021م

البحث مقسم الي ثلاثة محاور:

المحور الأول: مفهوم الإنفاق وتقسيماته المحور الثاني مفهوم التضخم، المحور الثالث التحليل القياسي لأثر سياسة الإنفاق العام ومتغيرات على التضخم

مفهوم النفقة العامة:

أن المتتبع لتطور مفهوم الدولة يتلمس درجة تطورها في النشاط الاقتصادي وكيف انعكس هذا الدور في أدوات السياسة المالية والذي امتد الي مفهوم ودور النفقة العامة ؛ تختلف الأدبيات

الاقتصادية في رؤيتها حول النفقة العامة وإنتاجيتها, واكدوا علي ضرورة حصر وتقييد الإنفاق الحكومي في أضيق الحدود وان لا يتعدى حماية المواطنين من الأخطار الخارجية والداخلية وتأدية بعض خدمات المرافق العامة ولم يكتفوا بذلك بل طالبوا بأن يكون هذا الإنفاق حيادياً.فلا يجوز للنفقة العامة أن تبادر بالتأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي وتجسد عبارة (ساي) أن أفضل النفقات اقلها حجماً خير ما يعبر عن هذا الاتجاه. وقد كان اعتقاد الكلاسيك بان امتناع الحكومة عن التدخل في النشاط الاقتصادي وتركه للقطاع الخاص ذلك لأنه الأقدر على تحقيق اعلي مستويات الرفاهية الاقتصادية للمجتمع. ومع حتمية وقوع الآثار الاقتصادية والاجتماعية وتطور الفكر الاقتصادي تأكد استحالة تحقيق النفقة المحايدة وأصبح علي الدولة أن تعدل من سياستها الاتفاقية وان تستخدم العديد من أنواع النفقات العامة حتى تؤتي هذه السياسة الأثر المرغوب فيه على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي وتحول دون وقوع أثآر غير مرغوب فيها. (دراز، ص 409-411)

موقع الإنفاق العام من السياسة المالية:

تعد سياسة الإنفاق العام جزءَ مهماً من أجزاء السياسة المالية وذلك لما لها من تأثير على الطلب الكلي وبالتالي تظهر هنا أهمية سياسة الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي يمكن استخدامها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث تختلف أثآر هذا الإنفاق تبعاً لاختلاف طبيعة هذا الإنفاق. (عايب، 2010، ص 100)

تصنيف الإنفاق العام:

من خلال تتبع دور الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتزايد تدخلها في الحياة الاقتصادية أدي الي تنوع الإنفاق الحكومي نتيجة تعدد أوجهه فبالإضافة الي التقسيمات الإدارية هناك معايير اقتصادية تمكن من تتبع الأثار المباشرة لهذا الإنفاق أخذه في الاعتبار معيار التأثير في الدخل الوطني (الإنفاق الحقيقي والإنفاق التحويلي)؛ معيار الجهة الموجه اليها الإنفاق العام (الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري) وفي إطار اقتصاد السوق فإنه يمكن التمييز بين إنفاق لا علاقة له بالسوق كالأمن والدفاع، وإنفاق يمثل شروط وجود السوق كالإنفاق اللازم للحفاظ على النظام العام والخدمات الإدارية، وهناك إنفاق يكمل اقتصاد السوق ويهدف الي إشباع حاجات مشتركة مع نشاط القطاع الخاص كالتعليم والصحة، هناك إنفاق يمثل تدخلاً في الاقتصاد كإنتاج الدولة لسلعة مادية. (عايب، 2010، ص 107)

الإنفاق الحقيقي والإنفاق التحويلي:

وينقسم الإنفاق الحقيقي الي: الإنفاق الجاري – الإنفاق الاستثماري(التنموي):

أ- الإنفاق الجاري:

تهدف الدولة من خلال الإنفاق الجاري الي ضمان السير الحسن للمرافق العامة وتشتمل على نفقات السلع والخدمات ومرتبات الموظفين بالإضافة الي سداد فوائد الديون العامة على اختلاف أنواعها. (شهاب، 1988، ص 51-52) وتعد الأجور والمرتبات هي الجزء الأهم من الإنفاق الجاري حيث يتميز هذا الصنف من الإنفاق باستمرار النمو، وتأتي نفقات التشغيل والصيانة في المرتبة الثانية حيث يتضمن عنصر التشغيل إيصال الخدمات الي المواطن بينما يتضمن عنصر الصيانة مجموعة كبيرة من الأنشطة المطلوبة للإبقاء على البنية الأساسية في حالة جيدة. (عايب، 2010، ص 108)

ب- الإنفاق الاستثماري:

الي جانب النفقات الجارية توجد نفقات تخصص لتكوين راس المال وهي التي تستهدف تحقيق زيادة في الموجودات الثابتة للمجتمع، كالنفقات التي تصرف على بناء المصانع, (حشيش، 1983، ص 66) والتي تهدف الي تنمية الثروة القومية وتشتمل على إجمالي تكوين راس المال الثابت والتحويلات الرأسمالية الي الداخل (شهاب، 1988، ص 52)، وتستهدف برامج الاستثمار العام في الدول النامية تعظيم صافي القيمة الحالية للمشاريع التي ترتبط بمدي توفر الموارد والقيود المؤسسية والاقتصادية الكلية، وعادة ما تحدد برامج الإصلاح الهيكلي وما يجب منحه الأولوية من المشروعات. وتعتمد الدول بصفة عامة على الإيرادات العادية لتمويل الإنفاق العام الجاري وعلى القروض العامة لتمويل الإنفاق الاستثماري، كما انه لمواجهة الأزمات الاقتصادية المستعصية تلجأ الدولة لإنعاش الاقتصاد عبر الضغط على الإنفاق العام الجاري والتوسع في الإنفاق الاستثماري.

النوع الثاني من تصنيف الإنفاق يتناول: الإنفاق التحويلي وهذا النوع من الإنفاق ليس له مقابل مباشر وهو يهدف الي تحويل مبالغ نقدية من فئة الي أخري في المجتمع ولا تؤدي الي زيادة مباشرة في الإنتاج المحلي, بل تساهم في إعادة توزيع الدخل (المحجوب، 1992، ص 92), أي أن هذا الإنفاق من شأنه نقل القوة الشرائية من فئة الي أخري, لذلك فهي تهدف الي أحداث تغيير في نمط توزيع الدخل, وينقسم الإنفاق التحويلي الي ثلاثة أنواع حيث يهدف الإنفاق التحويلي الاجتماعي الي السعي نحو تحسين الأحوال المعيشية لبعض الطبقات الاجتماعية الفقيرة ,كما انه قد تأخذ شكلاً اكثر عمومية يتمثل في مساهمة الحكومة في أنظمة التأمينات الاجتماعية ,أما الإنفاق التحويلي الاقتصادي فيشمل الإعانات التي تمنحها الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية بقصد تخفيف التكلفة والحد من ارتفاع الأسعار ,ويمكن أن تأخذ شكل إعانات تصدير أو استيراد لتشجيع بعض القطاعات ,وتعد برامج الدعم من اهم برامج الإنفاق التحويلي التي تهدف الي خفض السعر الذي يدفعه المستهلك, ومعظم أشكال الدعم أما أن تكون من النوع المجاني (الصحة والتعليم في بعض البلدان دعم كامل وفي بعضها جزئي)أو النوع الذي يتخذ شكل أسعار تقل عن أسعار السوق ,ولقد بينت عدة تجارب ليس المجال هنا لذكرها أن تقديم

الدعم علي نطاق واسع امر غير صالح لان له اثر عكسي علي كفاءة تخصيص الموارد, وقد يؤدي الي اختلالات اقتصادية كلية من خلال اثره المحتمل علي الموازنة, النوع الثالث من الإنفاق التحويلي هو الإنفاق التحويلي المالي ويشمل ما تقوم به الدولة من انفاق لمباشرة نشاطها المالي ,وتتضمن أساسا فوائد الدين العام السنوية ,وقد زادت أهمية هذا الإنفاق نظراً لتضخم الدين العام في معظم الدول فإقراض الحكومة علي نطاق واسع لتمويل عجز الموازنة يمكن أن يؤدي الي زيادة أسعار الفائدة المحلية مما يرفع تكاليف الاستثمار وتكاليف الاقتراض الحكومي وهذا ما يؤدي الي إمكانية إبطاء نمو الاقتصاد مع مزاحمة القطاع الخاص علي الأرصدة القابلة للاقتراض كما أن نفقات سداد الفوائد تخضع لقوي السوق وهو ما يمكن أن يؤثر بشدة علي وضع ميزانية الحكومة , وبما أن مدفوعات الفوائد ترتبط بأسعار الفائدة في السوق فان ارتفاع معدلات التضخم يمكن أن يؤدي الي آثارا سلبية علي المستوي الاسمي لنفقات الفوائد وبالمثل فإن تخفيض قيمة العملة المحلية يمكن أن يرفع عبء الدين الخارجي الاسمي للحكومة. لقد لاحظنا أن كل من الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري له تأثير مباشر على الاقتصاد الكلي من خلال تأثيرهما على المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية كمعدل النمو الاقتصادي والتضخم والتشغيل. وهذا الذي تحاول الدراسة إبرازه بشكل أكثر تفصيلا في الجانب التطبيقي للدراسة دون أغفال العلاقة مع التوازن الخارجي ويسمح لنا تقسيم الإنفاق العام بالتعرف على توجه السياسة الاقتصادية للبلاد، فإذا كانت الغلبة للإنفاق الاستثماري على الإنفاق الجاري فإن هذا يعني اهتمام الدولة بتدعيم القدرات الإنتاجية، وإذا كان الاهتمام بالإنفاق الجاري فهذا يعني محاولة زيادة الطلب الكلي واستيعاب العرض الكلي (عايب، 2010، ص 110).

الإنفاق العام كسياسة اقتصادية:

هناك ثلاثة أهداف اجتماعية تسعي الدولة لتحقيقها من خلال التمويل العام والسياسة العامة تتمثل في الكفاءة والعدالة الاجتماعية، والهدف الاجتماعي الثالث هو استقرار الاقتصاد الكلي، والذي يتم التعبير عنه في تجنب التضخم والبطالة والحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي ولعله أهمها. (Hillman, p. 3) لذلك نجد أن مفهوم السياسة المالية بشكل عام مرتبط بجهود الحكومة لتحقيق الاستقرار أو تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي باتخاذ القرار المناسب لكل حالة من الحالات التي يمر بها الاقتصاد. (الواحد، 1993، ص 26)

مفهوم التضخم:

أن استقرار الأسعار يعتبر هدفاً اقتصادياً ويعد التضخم من اهم القضايا التي يُعني بها صانعي السياسة الاقتصادية ودائماً ما تستهدف تلك السياسات تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقرار في مستويات الأسعار وتجنب حدوث ارتفاعات كبيرة في معدلات التضخم لما يترتب على ارتفاع معدلات التضخم من تأثيرات سلبية خطيرة من أبرزها: تدهور مستويات المعيشة، وتراجع القدرة التنافسية للسلع المنتجة محلياً. (سلطان، 2018، ص 18-19)

أثر التضخم على القرارات المتعلقة بالمستقبل:

يشوه التضخم القرارات المتعلقة بالنفقات المستقبلية والقرارات المتعلقة بمستويات الإنتاج المناسبة نتيجة حالة عدم اليقين التي خلقها ارتفاع الأسعار (ضوالبيت، 2022).

آثار التضخم:

أ. على الدخل: يضر بأصحاب الدخل الثابتة بينما يستفيد منو أصحاب الدخول الناشئة عن الأرباح، الأمر الذي يؤدي الي اختلال العلاقات الاجتماعية بين الطبقات.

ب. على سعر الصرف: يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة والعكس صحيح نتيجة زيادة الطلب على العملات الأجنبية. (التجاني، 2014، ص 32)

ج. على ميزان المدفوعات: يؤثر التضخم على ميزان المدفوعات سلبياً، لأن الدولة التي تعاني من ارتفاع أسعار منتجاتها تكون ضعيفة تنافسيا مع منتجات الدول الأقل أسعارا نتيجة لانخفاض سعر صرف العملة المحلية وبذلك تزداد وارداتها وتقل صادراتها مما يؤدي إلى عجز الميزان التجاري من ميزان المدفوعات، أو انخفاض حجم الفائض فيه.

د. على النمو الاقتصادي: التضخم يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي إذ أنه يؤثر سلبيا على قرارات الاستثمار ويؤخرها بسبب عدم التأكد من الأوضاع والظروف المستقبلية،ويري فريق آخر أن التضخم قد يكون دافعاً للنمو الاقتصادي، حيث أن ارتفاع الأسعار لفترة ما تعمل على زيادة الأرباح فتزيد الاستثمارات ويزيد التشغيل والتوظيف وتنخفض البطالة. (الخطيب ودياب، 2014، ص 261-262)

أنواع التضخم في السودان:

التضخم في السودان يمكن أن يكون من جانب زيادة الطلب الكلي وكذلك من جانب الإفراط النقدي وطباعة النقود لتمويل العجز المزمن للميزانية وايضا يمكن أن يكون تضخما «هيكليا» بمعني أن يكون بسبب قصور حاد في هياكل الإنتاج والإنتاجية (الطيب، 2021)ويمكن تحديد العوامل المؤثرة على معدلات التضخم عوامل داخلية وخارجية:

العوامل الداخلية:

أن اختلال أوضاع القطاع النقدي خلال فترة الدراسة تعزي أساسا الي غياب التنسيق بين السياسات المالية والنقدية والتشوهات الهيكلية في الاقتصاد والتي تعتبر من اهم عناصر برنامج الإصلاح الاقتصادي واهم أسباب التدهور الاقتصادي ونجد نتيجة لذلك أن الأسباب الرئيسية لتفاقم التضخم تكمن في الاتي:

1. التوسع في عرض النقود.

2. ارتفاع استلاف الحكومة من البنك المركزي والذي أثر بدوره على حجم التمويل المتاح للقطاع الخاص والذي أثر بدوره على النشاط الاقتصادي وبصفة خاصة على القطاعات الإنتاجية والذي بدوره أدي الي تدهور نظام سعر الصرف والذي بدوره يؤدي الي تزايد الضغوط التضخمية. (موسي، 2012، ص 260)

3. التوقعات التضخمية ويقصد بها الحالة التي تصبح بها التوقعات المستقبلية للأسعار وسعر الصرف عاملاً مهماً في تقدير التكلفة الآنية حيث يتم تقدير التكلفة الحالية على أساس سعر الصرف المتوقع ومستوي الأسعار المتوقعة في المستقبل. (صنقور، 2007، ص156) تنامي معدل ارتفاع التضخم منذ نهاية السبعينات وتفاقم عقب تغير نظام الحكم في 1989م خاصة عقب تبني سياسة التحرير الاقتصادي حيث بلغ متوسط معدل التضخم (156.96%) في عام 1992م نتيجة لرفع الدعم عن بعض السلع وتخفيض قيمة الجنيه السوداني وتوالي الارتفاع حتى بلغ (181%) في العام 1993.وانخفض في 1994 الي (114.5%) و1995م الي (64.55%) ثم عاد للارتفاع في 1996م الي (109.84%) وذلك لانفلات الانضباط في أداء الموازنة العامة والذي أدي الي ظهور عجز كبير تمت تغطيته بالاستدانة من النظام المصرفي. اعتمدت الموازنة استدانة من بنك السودان مبلغ 62 مليار على ألا يتعدى الاستحلاف الشهري 5 مليار جنيه تمت استدانة مبلغ 56 مليار خلال أربعة أشهر من بداية السنة. واستمرت سياسة الاستدانة لمقابلة العجز الناجم عن ارتفاع سعر صرف الجنيه حتى بعد استخراج النفط نتيجة الي عدم مواكبة ارتفاع تكاليف إنتاج النفط. (موسي، 2012، ص 148) أدى تعامل الحكومة مع الذهب كبديل للبترول إلى نشوء حالة غريبة من التشوهات والأزمات؛ فلكي تشتري الذهب من الأهالي بأعلى سعر توسع البنك المركزي في عرض النقود لدرجة ارتفاع التضخم وفقدان العملة الوطنية لقيمتها،وترافق ذلك مع إجراءات انكماشية تمثلت في رفع الدعم عن بعض السلع وزيادة الدولار الجمركي. كل ذلك أدى لما يمكن وصفه بالركود التضخمي. (العراقي، 2018، ص 75) شهدت الفترة من 2016-2021م ارتفاع معدل التضخم من 17.75 %في العام 2016 إلى 32.4 %في العام 2017 وإلى 63.29 %في العام 2018.ثم إرتفع متسارعا ليصل إلى 163.26 %في العام 2020 وفي العام 2021م حتى بلغ اعلي معدل في كل سنوات الدراسة 359.09 %وترجع زيادة معدل التضخم إلى الاتجاه التصاعدي العام نتيجة للإصلاحات الاقتصادية المتعددة خلال هذه الفترة. وأشار الجهاز الحكومي إلى أن سبب الزيادة هو إستمرار إرتفاع أسعار المواد الغذائية.

تطور معدل التضخم وعرض النقود وسعر الصرف وعجز الميزانية خلال فترة الدراسة 1992-2021م

جدول رقم (1)

السنة	التضخم	نمو عرض النقود	سعر الصرف	عجز الميزانية
1992	156.69	168.69	0.10	41.47
1993	181.47	89.68	0.16	24.34
1994	114.5	50.92	0.29	29.48
1995	64.55	74.14	0.58	28.18
1996	109.84	65.18	1.25	210.90
1997	48.39	36.98	1.58	218
1998	18.73	29.58	2.01	163
1999	18.89	24.63	2.53	218
2000	7.76	34.41	2.57	182
2001	4.4	24.68	2.59	250
2002	6.9	30.32	2.63	456
2003	6.25	31.24	2.61	326
2004	9.52	29.93	2.58	800
2005	8.59	46.09	2.44	1,663
2006	7.2	27.37	2.17	3,178
2007	6.21	10.31	2.02	2,508.90
2008	14.3	16.33	2.09	1,277.80
2009	11.24	23.47	2.30	4,895.50
2010	12.98	25.37	2.31	7,586.10
2011	18.08	17.90	2.67	9,121.20
2012	35.6	40.17	3.57	7,440.90

5,800	4.76	13.27	36.5	2013
3,987.50	5.74	17.00	36.9	2014
6,366.90	6.03	20.46	16.9	2015
10,918.10	6.21	29.00	17.75	2016
14,601	6.68	68.35	32.4	2017
38,112	24.33	111.83	63.29	2018
64,292	45.77	60.08	50.99	2019
198,295	54.00	88.84	163.26	2020
73,736	437.00	153.18	359.09	2021

تقارير بنك السودان والعروض الاقتصادية وزارة المالية والجهاز المركزي للإحصاء وإعداد الباحث

في الفترة من 1992 وحتى 2021م سجل ادني معدل للتضخم 4.9% في العام 2001م والتي دخل فيها إنتاج النفط كإضافة للقطاع الصناعي وشهد العام 2021م اعلي معدل للتضخم حيث بلغ 359% والذي شهد العديد من الأزمات السياسية والاقتصادية التي فاقمت الوضع وزادته تأزيماً, وتأكيداً لما ذهبت اليه الدراسة من أسباب لارتفاع التضخم نجده في نهاية فترة الدراسة حيث أثبتت التقارير الحكومية ان الاتجاه العام لمعدل نمو عرض النقود في تصاعد خلال الفترة (2017 - 2021) وأرجعت السبب الي الإرتفاع خلال العامين 2017 و2018 للزيادة في كل من التمويل الممنوح من المصارف التجارية للقطاع الخاص، التمويل المباشر للحكومة المركزية، فرق سعر شراء وتخصيص عائدات الذهب للحكومة المركزية وبند إعادة تقييم الأصول والخصوم لبنك السودان المركزي والبنوك التجارية نتيجة لتغير سعر صرف الدولار مقابل.

المحور الثالث: قياس أثر سياسة الإنفاق العام علي معدل التضخم في السودان خلال الفترة 1992-2021م:

منهجية قياس معدل التضخم:

INF=f (GR, CS, DS, BD, EX)

حيث:

INF : متغير معدل التضخم

GR : متغير معدل نمو الناتج

CS : متغير الإنفاق الجاري

DS : متغير الإنفاق التنموي

BD : تغير عجز الموازنة

EX : متغير سعر الصرف

BD : متغير عجز الموازنة

B0 : الحد الثابت في النموذج

B1, B2, B3, B4, B5: معاملات الانحدار

Ui : حد الخطأ العشوائي (البواقي).

معدل التضخم:

التحليل الإحصائي الوصفي لمتغير معدل التضخم خلال الفترة (1992-2021)

جدول (2)

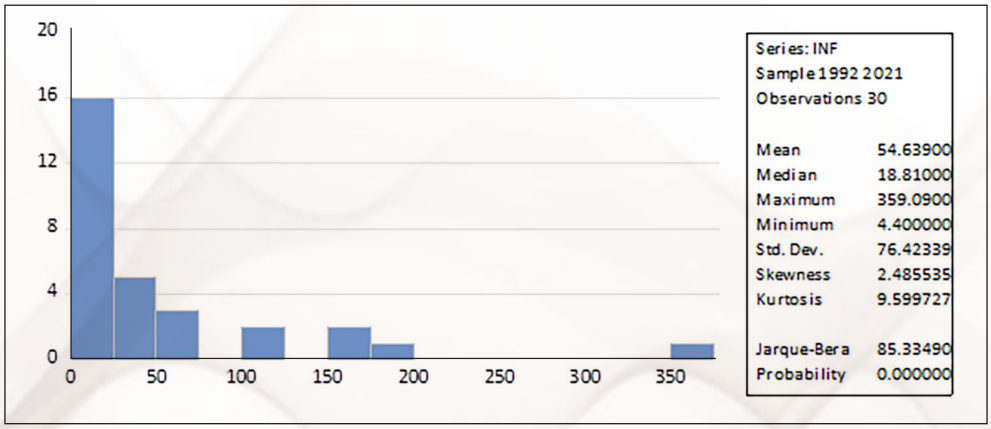

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير باستخدام برنامج E.Views12

يتضح من الجدول (2) أن متوسط متغير معدل التضخم خلال فترة الدراسة بلغت نسبته (54.6) وقد بلغت ادنى قيمة له (4.4) وذلك في عام (2001) بينما بلغت اعلى معدل (359.09) وذلك في عام (2021) , كما يتضح أن معدلات التضخم خلال فترة الدراسة تباينت بشكل كبير حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري (76.4), ويدل اختبار الالتواء على إن بيانات سلسلة بيانات معدل التضخم خلال فترة الدراسة لا تتوزع توزيع طبيعي حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (skewness) (2.485) كما يدعم ذلك اختبار (Jarque-Bera) حيث بلغت قيمة الاختبار (85.3) بمستوى دلالة معنوية (0.0000) وهى قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05). وفيما يلي يوضح الاتجاه العام لسلسة متغير معدل التضخم.

خلال الفترة (1992-2021)

الشكل(1)

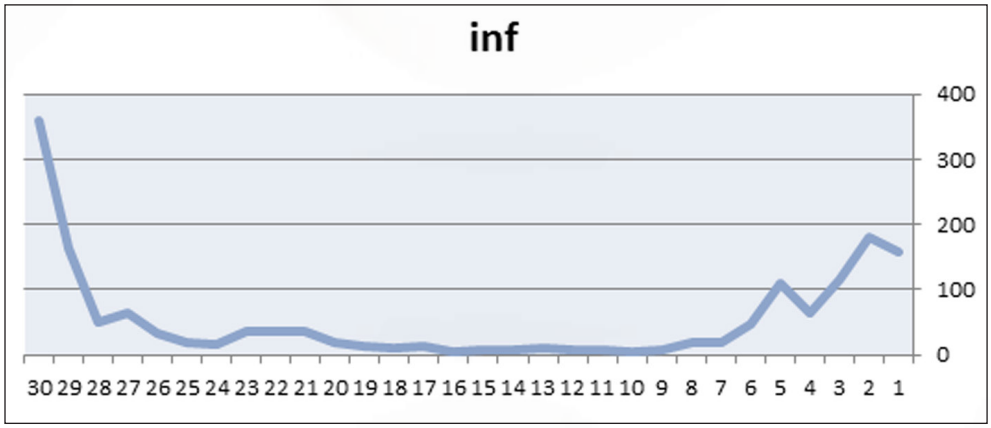

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير باستخدام برنامج E.Views12

لتقدير نموذج الانحدار الذاتي (ARDL) لقياس أثر سياسات الإنفاق العام على معدل نمو الناتج اتباع الخطوات التالية:

(أولاً) اختبار استقراريه متغيرات نموذج الدراسة:

قبل تقدير نموذج الدراسة يتطلب أولا» اختبار استقراريه بيانات المتغيرات وذلك لتجنب الحصول على نتائج زائفة ولتحديد درجة تكامل كل سلسلة من السلاسل الزمنية ونظرا» لتعدد الاختبارات الإحصائية التي يمكن من خلالها الحكم على استقراريه متغيرات الدراسة سوف يتم استخدام اختبار (ديكي فولر) الموسع Augment-Dickey-fuller (ADF)) في حالة وجود قاطع واتجاه وجاءات نتائج التقدير كما هو موضح في الجدول التالي:

نتائج اختبار استقرار متغيرات نموذج أثر سياسات الإنفاق العام التضخم

جدول رقم (3)

المتغيرات	الرمز	اختبار جذر الوحدة		مستوى الاستقرار
		P.value	قيمة الاختبار (ADF)	
1/ معدل التضخم	INF	0.0000	-6.321	الفرق الأول
2/ معدل نمو الناتج	GR	0.0000	-6.636	الفرق الأول
3/ الإنفاق التنموي	DS	0.0000	-6.335	الفرق الأول
4/ الإنفاق الجاري	CS	0.0000	-6.336	الفرق الأول
5/ سعر الصرف	EX	0.0011	-3.97	الفرق الأول
6/ عجز الموازنة	BD	0.0000	-7.375	الفرق الأول

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير باستخدام برنامج E.Views12

يتضح من الجدول رقم (3) واعتمادا على اختبار ديكي-فولر الموسع(ADF) نجد أن جميع المتغيرات متغيرات غير ساكنة في مستوياتها ولذلك تم إعادة إجراء اختبار جذر الوحدة مرة أخرى لهذه المتغيرات فكانت النتائج تشير لوجود سكون لهذه المتغيرات بعد الفروق الأولى عند مستوى معنوية 5% وهذا يعنى أن السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1) وهذه يعتبر مؤشر جيد لفاعلية استخدام اختبار الحدود للتكامل المشترك بين السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

نتائج التكامل المشترك لنماذج الدراسة:

بعد الحصول على نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وتحديد درجة التكامل لكل متغير من متغيرات نموذج الدراسة والاستنتاج بأن السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات ساكنة في الفرق الأول ولذلك فأن الاختبار المناسب لذلك هو اختبار الحدود للتكامل المشترك(Bounds Test) للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات موضع الدراسة، وتم إجراء اختبار التكامل المشترك وفيما يلي جدول يوضح نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك لمتغيرات نموذج الدراسة خلال الفترة (1992-2021):

نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج

جدول (4)

F-statistic	K	Value
4.55	5	
11 Bound	10 Bound	Significance
3	2.08	10%
3.38	2.39	5%
3.73	2.7	2.5%
4.15	3.06	1%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير باستخدام برنامج E-Views 12

ويتضح من الجدول(4) أن قيمة إحصاء F بلغت (4.55) وبمقارنتها بالقيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% نجدها أكبر من الحد الأعلى من جدول critical value Bounds والبالغة (3.38) وبالرجوع إلى قاعدة اتخاذ القرار يتم رفض فرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات نموذج الدراسة الأول وأن هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع (معدل التضخم).

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ARDL):

في ضوء ما تقدم فأن وجود التكامل المشترك بين المتغيرات، يعنى إمكانية تصميم نموذج انحدار ذاتي ذي الفجوات الموزعة (ARDL) على هيئة فروق أولى للمتغير مع إضافة فجوة زمنية متباطئة، ولذلك ستقوم الدراسة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ بوصفة احدى التقنيات الإحصائية الحديثة في تحليل سرعة التكيف والتلاؤم للمتغيرات عبر الزمن وقد تم تقدير النموذج باستخدام منهجية (ARDL). وذلك وفقا» للخطوات التالية:

أولاً: تحديد فترة التباطؤ المناسبة:

يستدعي قبل تقدير النموذج وفقا» لمنهجية (ARDL) الى تحديد درجة التأخير المناسبة له ولذلك تم تحديد فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات في نموذج الدراسة باستخدام متجه انحدار ذاتي غير مقيد Autoregerssive Model Unrestricted vector من خلال استخدام خمسة معايير مختلفة لتحديد الفترة وهي (الشوربجي، 2009، ص 157):

- معيار خطأ التنبؤ النهائي (FPE). -معيار معلومات أكيكلى (AIC). -معيار معلومات شوارز(SC).- معيار معلومات حنان كوين(Q-H).

- معيار نسبة الأمكان الأعظم(LR). ووفقا» لهذه المعايير يتم اختيار فترة الإبطاء المثلى التي تمتلك لأقل قيمة والتي أجمعت عليه معظم المعايير، ويوضح الجدول (5) نتائج اختيار فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة.

HQ	SC	AIC	FPE	LR	Log L	Lag
11.29399	11.49632	11.20836	0.002	NA	-145.3	0
5.898615	7.314975	5.299228	8.67e-06	171.515	-29.53	1
6.363502	8.993884	5.250355	1.29e-05	38.0	7.12	2
3.044846*	.889249*	.417938*	1.29e-*	51. 67*	94.8	3

* تشير الى العدد الأمثل لفترات الإبطاء الذي يختاره كل معيار عند مستوى معنوية (5%).

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير باستخدام برنامجE-Views12

ويتضح من الجدول(5) أن العدد الأمثل لفترات الإبطاء لنموذج أثر سياسات الإنفاق العام على معدل التضخم والذي أجمعت علية كل المعايير المستخدمة والذي يمتلك أقل القيم للمعايير جميعها هي (ثلاثة فترات زمنية) وبالاستناد الى عدد فترات الإبطاء المحددة وفق معايير اختيار فترة الإبطاء لجميع المتغيرات، كما تم إجراء كل العمليات الحسابية الخاصة بتقدير النموذج باستخدام برنامج E-views12، وذلك على النحو التالي:

- تقدير العلاقة في الأجل الطويل:

فيما يلي جدول(6) نتائج تقدير نموذج ARDL لتقدير العلاقة بين كل من (الإنفاق الجاري، الإنفاق التنموي، معدل نمو الناتج، سعر الصرف، عجز الموازنة) كمتغيرات مستقلة ومعدل التضخم كمتغير تابع في الأجل الطويل خلال الفترة (1992-2021)

نتائج تقدير نموذج الدراسة للأجل الطويل خلال الفترة(1992-2021)

جدول (6)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variables
0.0334	2.746985	20.28604	5.72545	LOG (CS)
0.0196	-3.159516	2.991155	-9.450604	LOG (DS)
0.1259	1.777182	0.353172	0.627651	GR
0.0192	-3.176339	1.223344	-3.885755	LOG (EX)
0.0366	2.679586	0.783690	2.099965	LOG (BD)
0.0298	2.835198	91.68650	259.9494	C

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة بناء على مخرجات برنامج E.Views12

يتضح من الجدول(6) والذي يبين نتائج تقدير نموذج ARDL للأجل الطويل ما يلي:

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الجاري والتضخم في الأجل الطويل حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (5.72545) ((LOG(CS)) وبمستوى دلالة معنوية (0.0334) وهى قيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) مما يشير الى أن التغير في حجم الإنفاق الجاري بمقدار 1% يعمل على زيادة معدل التضخم بمعدل (5.7%).

- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق التنموي والتضخم في الأجل الطويل حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (9.450604- ((LOG(DS)) وبمستوى دلالة معنوية (0.0196) وهى قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يشير الى أن التغير في حجم الإنفاق التنموي بمقدار 1% يعمل على انخفاض بمعدل التضخم بمعدل (9.5%).

- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والتضخم في الأجل الطويل حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (3.885755-) ((LOG(EX)) وبمستوى دلالة معنوية (0.0051) وهى قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يشير الى أن التغير في سعر الصرف بمقدار 1% يعمل على انخفاض التضخم بمعدل (3.9%).

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة ومعدل التضخم في الأجل الطويل حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (2.099965) ((LOG(BD)) وبمستوى دلالة معنوية (0.0366) وهى قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يشير الى أن التغير في عجز الموازنة بمقدار 1% يعمل على زيادة في معدل التضخم بمعدل (0.04%).

- عدم وجود علاقة بين معدل نمو الناتج والتضخم في الأجل الطويل حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0.627651) ((GR) وبمستوى دلالة معنوية (0.1259) وهى قيمة اكبر من مستوى المعنوية (0.05).

تقدير العلاقة في الأجل القصير:

فيما يلي جدول(7) نتائج تقدير نموذج ARDL لتقدير العلاقة في الأجل القصير خلال الفترة (1992-2021)

نتائج التقدير للأجل القصير خلال الفترة (1992-2021)

جدول (7)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variables
0.0003	7.579248	1.681172	12.74202	DLOG(CS)
0.0001	-9.631729	0.220603	-2.124791	DLOG(DS)
0.0006	-6.480361	0.024393	-0.158075	D (GR (-1))
0.0183	3.214567	0.149956	0.482043	DLOG(EX)
0.0362	0.6268	0.512283	0.070838	DLOG(BD)
0.0002	-7.981926	0.082010	-0.654601	CointEq (-1) *

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة بناء على مخرجات برنامج E.Views12

R-squared=0.94 Adjusted-squared=0.88

يتضح من الجدول (7) والذي يبين نتائج تقدير نموذجARDL للأجل القصير ما يلي:

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الجاري ومعدل التضخم في الأجل القصير حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (12.74202) ((DLOG(CS) وبمستوى دلالة معنوية (0.0003) وهى قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يشير الى أن التغير في حجم الإنفاق الجاري بمقدار 1% يعمل على زيادة معدل التضخم بمعدل (12.7%).

- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق التنموي ومعدل التضخم في الأجل القصير حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (-2.124791) ((DLOG(DS) وبمستوى دلالة معنوية (0.0001) وهى قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يشير الى أن التغير في حجم الإنفاق التنموي بمقدار 1% يعمل على انخفاض معدل التضخم بمعدل (2.1%).

- وجـود علاقـة عكسـية ذات دلالـة إحصائيـة بـين معـدل نمـو الناتـج ومعـدل التضخـم في الأجـل القصـير حيـث بلغـت قيمـة معامـل الانحـدار (0.158075-) (((1-) GR) D) وبمسـتوى دلالـة معنويـة (0.0006) وهـى قيمـة أقـل مـن مسـتوى المعنويـة (0.05) مـما يشـير الى أن التغـير في معـدل نمـو الناتـج بمقـدار 1% يعمـل عـلى انخفـاض معـدل التضخـم بمعـدل (0.2%).

- وجـود علاقـة طرديـة ذات دلالـة إحصائيـة بـين سـعر الـصرف ومعـدل التضخـم في الأجـل القصـير حيـث بلغـت قيمـة معامـل الانحـدار (0.482043)) ((DLOG(EXوبمسـتوى دلالـة معنويـة (0.0183) وهـى قيمـة أقـل مـن مستوى المعنويـة (0.05) مـما يشـير الى أن التغـير في سـعر الـصرف بمقـدار 1% يعمـل عـلى زيـادة معـدل التضخـم بمعـدل (0.5%).

- وجـود علاقـة طرديـة ذات دلالـة إحصائيـة بـين عجـز الموازنـة ومعـدل التضخـم في الأجـل القصـير حيـث بلغـت قيمـة معامـل الانحـدار (0.070838) ((DLOG(BD) وبمسـتوى دلالـة معنويـة (0.0362) وهـى قيمـة أقـل مـن مسـتوى المعنويـة (0.05) مـما يشـير الى أن التغـير عجـز الموازنـة بمقـدار 1% يعمـل عـلى زيـادة معـدل التضخـم بمعـدل (0.07%).

- يـدل معامـل التحديـد (Adjusted R-squared) والـذي بلغـت قيمتـه (0.88) عـلى أن المتغـيرات المفـسرة تفـسر مـا نسـبة (88) % مـن التبايـن الـكلى في المتغـير التابـع (التضخـم) بينـما النسـبة الباقيـة مـن هـذه التغـيرات (12%) يمكـن إرجاعهـا إلى متغـيرات أخـرى غـير مضمنـة في النمـوذج وهـذه النتيجـة تـدل عـلى جـودة توفيـق نمـوذج (ARDL) في تفسـير العلاقـة بـين المتغـيرات التفسـيرية و خـلال فـترة الدراسـة.

- كـما تشـير نتائـج التقديـر الى أن معامـل تصحيـح الخطـأ ذو إشـارة سـالبة وذات دلالـة معنويـة حيث بلغـت قيمـة معامـل تصحيـح الخطـأ (0.654601-) ((1-) CointEq) بمسـتوى معنويـة (0.0000) وهـذه القيمـة تعنـى أن الانحـراف عـن العلاقـة التوازنيـة في المـدى الطويـل يتـم تصحيحـه سـنويا» بنسـبة (65) % للوصـول الى التـوازن.

خامسا». فحص صلاحية النموذج:

يتـم تشـخيص صلاحيـة النمـوذج وذلـك التأكـد مـن أن النمـوذج مسـتوفي لعـدد مـن المعايـير القياسـية اللازمـة لعمليـة الاسـتدلال الإحصـائي السـليم، أهـم هـذه المعايـير تحقـق الافتراضـات الخاصـة بحـدود الخطـاء وهـي أن مشـاهدات حـد الخطـاء العشـوائي مسـتقلة عـن بعضهـا البعـض ومتماثلـة التوزيـع وإنهـا موزعـة توزيـع طبيعـي بوسـط صفـر وتبايـن وبمـا أن غـير معلـوم يتـم اسـتخدام البواقـي بـدلا عنـه. وفيـما يـلي نتائـج تحقـق تشـخيص صلاحيـة النمـوذج وذلـك عـلى النحـو التـالي:

1- نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

الجدول (8) يوضح نتائج اختبار فرضية العدم القائلة إن البواقي غير مستقلة عن بعضها البعض باستخدام اختبار مضاعف لاجرانج(Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:) حيث تشير النتائج إلى عدم وجود دليل إحصائي لقبول فرضية العدم ؛ بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية لاختبار (Obs*R-squared) (0.0645) وهي قيمة أكبر من 5%.

اختبار مضاعف لاجرانج لفرضية استقلال البواقي لنموذج

جدول (8)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.992009	Prob. F (1,15)	0.3650
Obs*R-squared	4.469992	Prob. Chi-Square (1)	0.0645

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة بناء على مخرجات برنامج E.Views12

2- نتائج اختبار فرضية ثبات التباين:

للتأكد من تجانس الخطأ تم استخدام اختبار(Breusch-Pagan-Godfrey). والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار ولذي يشير إلى عدم وجود دليل إحصائي لرفض فرضية عدم الأمر الذي يعني عدم وجود مشكلة اختلاف تباين حيث بلغت قيمة الاختبار(Obs*R-squared) (0.7376) وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (5)%.

اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لفرضية عدم ثبات التباين

جدول رقم (9)

F-statistic	0.414138	Prob. F (20,6)	0.9359
Obs*R-squared	15.65765	Prob. Chi-Square (20)	0.7376
Scaled explained SS	1.046275	Prob. Chi-Square (20)	1.0000

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views21

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لحد الخطأ:

تم التحقق من شرط التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار (Jarque-Bera) وكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت (0.8549) بقيمة احتمالية (0.648) وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% وتشير هذه القيمة على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5%.

اختبار التوزيع الطبيعي لحد الخطأ

جدول(10)

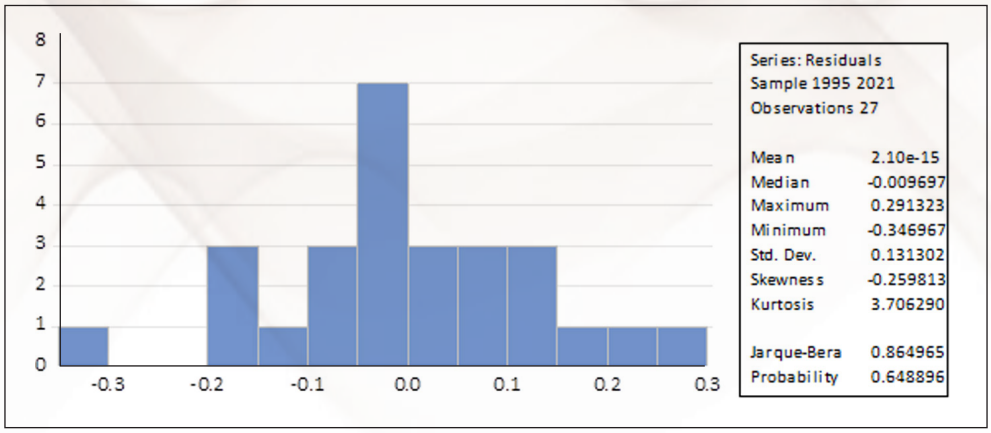

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة بناء على مخرجات برنامج E.Views12

اختبار مدى ملائمة النموذج المقدر:

للتحقق من مدى ملائمة وتحديد وتصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي تم استخدام اختبار Ramsey وأظهرت النتائج الموضحة في الجدول(11) الى أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية F-statistic بلغت (0.7068) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على قبول فرضية العدم التي تنص بصحة الشكل الدالي للنموذج المقدر.

نتائج اختبار Ramsey لمدى ملائمة الشكل الدالي للنموذج المقدر

جدول رقم (11)

Probability	Value	df	
0.7068	0.398435	5	t-statistic
0.7068	0.158750	(1, 5)	F-statistic
0.3583	0.843924	1	Likelihood ratio

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير باستخدام برنامجsweiV.E 21

اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج Parameters stability:

لمعرفة اتساق معاملات متغيرات النموذج على المدي الطويل والقصير تم استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي(CUSUM)، ووفقا» لهذا الاختبار يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة

بصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الدراسة عندما ينحصر الخط البياني لإحصاء (CUSUM) داخل الخطوط البيانية الحرجة عند مستوى معنوية (5%) في حين تكون هذه المعاملات لا تتسم بالاستقرارية في حالة خروج الخط البياني للأحصاء خارج الخطوط البيانية الحرجة. وفي النموذج المقدر يلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي(CUSUM) يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%) مما يشير الى أن هناك استقرارا» وانسجاما» في تقديرات النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير، أي أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكليا» خلال فترة الدراسة.

اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج Parameters stability

الدراسة شكل (2)

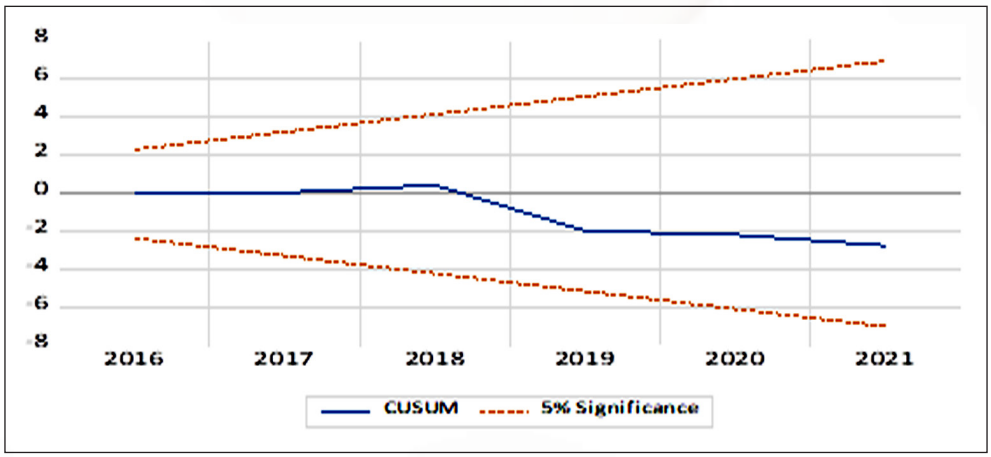

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير باستخدام برنامجsweiV.E 21

اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ:

لاختبار مدى إمكانية النموذج المقدر في التنبؤ تم استخدام معيار معامل التساوي لثايل(Theil), وأظهرت نتائج التقدير المبينة في الجدول (12) أن قيمة معامل ثايل بلغت (0.050) وهى قيمة تقترب من الصفر ,وهذه النتيجة تدل على أن نموذج الدراسة المقدر يتمتع بمقدرة ممتازة على التنبؤ خلال الفترة موضوع القياس وهذه المقدرة على التنبؤ يمكن ملاحظتها من خلال الشكل الذى يوضح سلوك القيم الفعلية والمتوقعة طبقا» للنموذج المقدر , وعليه يمكن الاعتماد على نتائج هذا النموذج لأغراض التحليل وتقييم السياسات والتنبؤ واتخاذ القرارات الاقتصادية.

نتائج اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ

جدول (12)

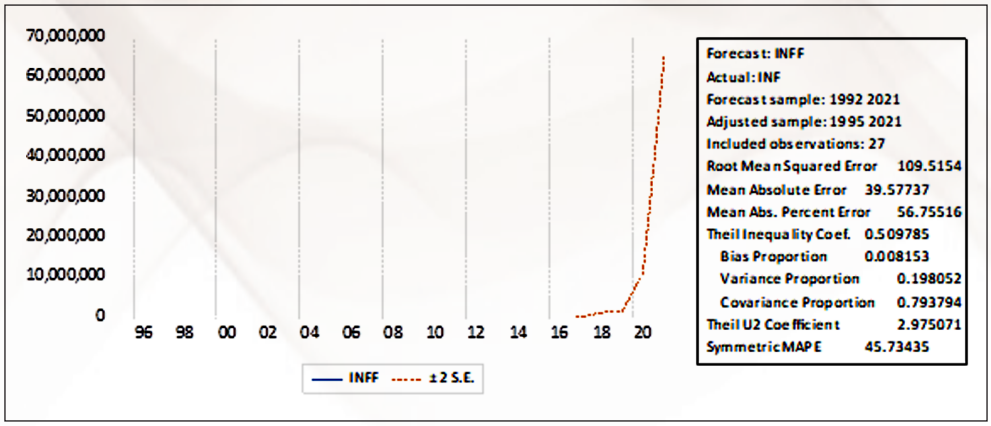

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة بناء على مخرجات برنامج 21sweiV.E

نتائج اختبار نموذج الدراسة:

بعدان تم استعراض الإطار النظري وتحليل البيانات ومناقشة نتائج التحليل توصل البحث الى النتائج التالية:

- إن العوامل المحددة لمعدل التضخم (الإنفاق الجاري، الإنفاق التنموي، سعر الصرف، عجز الموازنة، نمو الناتج) تفسر حوالي 88% من التغير في معدل التضخم خلال فترة الدراسة.

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الجاري والتضخم في الأجل الطويل والقصير مما يشير الى أن التغير في حجم الإنفاق الجاري بمقدار 1% يعمل على زيادة معدل التضخم بمعدل (5.7%) ألا أن معدل زيادة التضخم في الأجل القصير (12.7%) أي أن معدل التغيري أكبر.

النتيجة متوافقة مع النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد السوداني.

- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق التنموي والتضخم في الأجل الطويل والقصير مما يشير الى أن التغير في حجم الإنفاق التنموي بمقدار 1% يعمل على انخفاض بمعدل التضخم بمعدل (9.5%) إلا أن معدل التغير في الأجل القصير اقل حيث بلغ معدل انخفاض التضخم (2.1%).

النتيجة متوافقة مع النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد السوداني.

- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والتضخم في الأجل الطويل مما يشير الى أن التغير في سعر الصرف بمقدار 1% يعمل على انخفاض التضخم بمعدل (3.9%) بينما العلاقة

في الأجل القصير ترضية نتيجة للاستجابة السريعة للعوامل النفسية حيث يرتفع التضخم نتيجة لارتفاع سعر الصرف بمعدل (0.5%) في كل تغيير بوحدة واحدة.

النتيجة متوافقة مع النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد السوداني.

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة ومعدل التضخم في الأجل الطويل وفي الأجل القصير مما يشير الى أن التغير في عجز الموازنة بمقدار 1% يعمل على زيادة في معدل التضخم بمعدل (0.04%) إلا أن الارتفاع في الأجل القصير أكبر حيث يبلغ (0.07%). النتيجة متوافقة مع النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد السوداني.

- عدم وجود علاقة بين معدل نمو الناتج والتضخم في الأجل الطويل، بينما العلاقة في الأجل القصير عكسية نتيجة للتوقعات والعوامل النفسية حيث أن التغير بوحدة واحدة يؤدي الي خفض التضخم بمعدل (0.2%)

النتيجة متوافقة مع النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد السوداني.

- من النتائج خارج نموذج الدراسة وجود علاقة طردية بين عرض النقود والتضخم خلال فترة الدراسة

التوصيات:

1. على الدولة ترشيد النفقات العامة وذلك عبر توجهها نحو القطاعات التي لها أثر إيجابي وقيمة مضافة للاقتصاد الوطني والذي ينعكس على زيادة الناتج وتخفيض معدلات التضخم
2. لتصحيح التشوهات في مؤشرات الاقتصاد الكلي لابد من زيادة الإنفاق التنموي على القطاعات الرائدة والحديثة وتشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي لقيادة التنمية والنمو وفقاً لأهداف التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق.
3. زيادة القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا بزيادة الإعفاءات من الضرائب غير المباشرة وتشجيع التصدير للسلع المصنعة محلياً
4. لابد من ضبط عرض النقود وربطه بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

المصادر والمراجع

(1) ابتهاج هاشم محمد الجزولي. (25 2, 2024). دالة التضخم في الاقتصاد السوداني للفترة من(1992-2022). مجلة العلوم الإقتصادية و الإدارية و القانونية, 8(2), 56-63، صفحة https://doi.org/10.26389/AJSRP.H030423. تم الاسترداد من مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية, 8 (2),56-63: https://doi.org/10.26389/AJSRP.H030423

(2) احمد عبدالله ابراهيم، و محمد شريف بشير الشريف. (2017). محددات التضخم في السودان ,خلال الفترة 1977-2016,دراسة تطبيقية. مجلة الاقتصاد والمالية,المجلد3,العدد2 ,الجزائر، 72.

(3) انس قريب الله احمد، و زينب يشير علي. (1 9, 2017). نموذج قياسي للعوامل المؤثرة على التضخم في السودان باستخدام السببية خلال الفترة (1990-2015م). مجلة النيل الابيض للدراسات والبحوث، صفحة https://www.wnu.edu.sd/magazine/index.php?content=Mw&==show=MTA.

(4) حامد عبدالمجيد دراز. (بلا تاريخ). تأليف المالية العامة (الصفحات 2009-2011). الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

(5) خالد الحبيب التجاني. (2014). اثر سياسة التحرير الاقتصادي علي الميزان التجاري في السودان. رسالة ماجستير غير منشورة جامعة السودان لعلوم والتكنلوجيا. الخرطوم، الخرطوم، السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا.

(6) الرشيد علي صنقور. (2007). السياسة المالية في عهد الانقاذ في ميزان الشرع والفكر الاسلامي. الخرطوم: شركة مطابع العملة المحدودة.

(7) رفعت المحجوب. (1992). المالية العامة. القاهرة: مكتبة النهضة.

(8) السيد عطية عبد الواحد. (1993). دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ التوزيع العادل للدخل. القاهرة: دار النهضة العربية.

(9) ضو البيت أحمد ضوالبيت. (يونيو, 2022). أثر التضخم على العجز في ميزان المدفوعات السوداني. مجلة العلوم الاجتماعية دورية دولية محكمة العدد 24 ,308-330، الصفحات https://democraticac.de/wp-content/uploads/2022.

(10) عادل ابو حشيش. (1983). اقتصاديات المالية العامة. الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية.

(11) عبدالرحمن محمد سلطان. (2018). النظرية الاقتصادية الكلية الطبعة الاولي. الرياض: جامعة الامام.

(12) عبدالوهاب عثمان شيخ موسي. (2012). منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان ,الجزء الاول,. الخرطوم: مطبعة برنتك للطباعة.

(13) علي محمد العراقي. (2018). مقاربات في فلسفة التنمية تاسيس نموذج وطني بالتركيز علي حالة السودان. الخرطوم: ركائز المعرفة.

(14) فاروق صالح الخطيب، و عبدالعزيز احمد دياب. (2014). دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية. الرياض: جامعة الملك عبدالعزيز.

(15) مجدي الشوربجي. (2009). تأليف الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق (صفحة 157). القاهرة: الدار العربية للنشر.

(16) مجدي محمود شهاب. (1988). الاقتصاد المالي نظرية مالية الدولة والسياسات المالية للنظام الرأسمالي. القاهرة: الدار الجامعية.

(17) محمد محمود الطيب. (23 3, 2021). الاقتصاد السياسي للتضخم في السودان. تاريخ الاسترداد 21 مايو, 2024، من سودانايل: https://sudanile.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B6%D8%AE%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%B9/

(18) وليد عبدالحميد عايب. (2010). الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي. بيروت: مكتبة حسن العصرية.

التقارير:

(1) بنك السودان. (2021). التقرير السنوي,الحادي والستون. الخرطوم: بنك السودان.

(2) Hillman, A. L. (2009). Public Finance and Public Policy. New York: Cambridge University Press.

دار آريثيريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribuation

ISSN: 1858-9766 ردمك